

1. التعريفات

المشتري يعني الكيان أو الشخص الذي يشتري المنتجات و/ أو الخدمات من البائع.
الشروط تعني الشروط العامة لبيع منتجات همبل و/ أو خدماتها.
العقد يعني الاتفاقية بين البائع والمشتري لبيع وشراء المنتجات و/ أو الخدمات التي تتضمن هذه الشروط ، بما في ذلك جميع اتفاقيات الضمان المنفصلة أو ضمانات الأداء.
المنتجات المائعة للتسرب تعني تلك المنتجات التي تشمل على الدهانات والطلاء والمنتجات ذات الصلة بالإضافة إلى عيوبها التي يبيعها البائع للمشتري بموجب العقد.
المنتجات تعني كافة الدهانات والطلاء والمنتجات ذات الصلة بما في ذلك المنتجات المائعة للتسرب بالإضافة إلى عيوبها التي يبيعها البائع إلى المشتري بموجب العقد.
البائع تعني كيان همبل الذي يقبل الطلب من المشتري ويصدر الفاتورة للمنتجات و/ أو الخدمات.
الخدمات تعني المشورة الفنية والخدمات الأخرى التي يقدمها البائع إلى المشتري بموجب العقد.

2. المجال

(أ) هذه الحالات تحدد الشروط والأحكام التي يقوم البائع بموجبها بتوريد المنتجات و/ أو الخدمات التي يودها المشتري ما لم يتفق البائع صراحةً على خلاف ذلك كتابةً.
(ب) أي شروط وأحكام يصرح المشتري أنها تطبق في أمر الشراء أو خطاب التأكيد أو أي مستند آخر يقدمه المشتري لا تشكل جزءاً من العقد. لا يلتزم البائع بشروط الشراء المتضاربة التي يوفرها المشتري حتى لو لم يرفض البائع أو يتعارض صراحةً مع هذه الشروط المتضاربة.
(ج) إن تكرر قانونية وصلاحيته وإنفاذ البنود الأخرى في هذا العقد وتوزيع التسليم المتفق عليه ، يحفظ البائع بحق في تعديل الأسعار لتعكس هذه التغييرات للتثبيت.

3. التسعير وقبول الطلب

في عرض التسعيرات البائع ودعوة للمشتري لتقديم عرض ولا تشكل عرضاً ملزماً للمشتري. من خلال الطلب أو من خلال قبول التسعيرة (على سبيل المثال عن طريق إصدار أمر الشراء) ، يُعتبر أن المشتري قد قدم عرضاً لشراء المنتجات و/ أو الخدمات من البائع وفقاً لهذه الشروط ومن خلالها يلتزم البائع بهذا العرض فقط عندما يتم قبول الطلب كتابياً من قبل البائع (على سبيل المثال عن طريق إصدار تأكيد الطلب) أو عن طريق تسليم المنتجات و/ أو الخدمات.

4. الأسعار وشروط الدفع

(أ) أن يكون سعر المنتجات و/ أو الخدمات هو السعر الذي وافق عليه البائع كتابةً ككفة الأسعار لا تشملها الضرائب ، رسوم الجمارك ورسوم الاستيراد وتكاليف التسليم التي يجب على المشتري دفعها. يشمل سعر المنتجات العيوب الاعتيادية للبيوع ولكن تُستبعد الرسوم الأخرى ، على سبيل المثال رسوم التوزيع ورسوم الطلبيات الصغيرة وما إلى ذلك.
(ب) تعتمد الأسعار على المواد الخام والتصنيع والتكاليف الأخرى ذات الصلة التي يتكدها البائع في حالة حدوث زيادة في هذه التكاليف للبيوع بنسبة 5٪ (خمس بالمائة) أو أكثر ما بين الحد الأدنى وتوزيع التسليم المتفق عليه ، يحفظ البائع بحق في تعديل الأسعار لتعكس هذه التغييرات بشكل متباين.
(ج) يجب على المشتري دفع مبلغ الفاتورة بالكامل خلال 30 (ثلاثون) يوماً من تاريخ الفاتورة أو كما هو ثابت في الفاتورة. أن يتم الدفع من قبل المشتري بالعملة المحددة في الفاتورة. يحق للبيوع الحصول على الفائدة للمدفوعات المتأخرة بواقع 5٪ (خمس بالمائة) سنوياً (محصوبة على أساس شهري بالنسبة للتأسيبية) فوق السعر الأساسي للبيوع المركزي في بلد موطن البائع أو إذا كان أقل ، أعلى معدل مسموح به بموجب القانون الإلزامي بذات الملائمة.
(د) على المشتري تعويض البائع عن جميع التكاليف والنفقات المعقولة (بما في ذلك الرسوم القانونية) التي قد يتكدها البائع عند تحصيل المبالغ المتأخرة.
(هـ) لا يجوز للمشتري وقف المبالغ المستحقة للبيوع أو خصم المبالغ فيما يتعلق بالمطالبات أو المبالغ المتنازع عليها.

5. الانتهاء وتعليق العمل

(أ) يحق للبائع إنهاء العقد بغير فوري وبدون إشعار مسبق إذا كان المشتري في حالة أنه خرق الالتزامات لهذه الشروط أو العقد. أن يشمل الخرق المادي على سبيل المثال لا الحصر الحالات التي يكون فيها المشتري: (1) عدم امتثاله للبيد 10 من هذه الشروط ، (2) التوقف عن التداول ، (3) الفشل في الوفاء بالالتزامات الدفع عند استحقاقها ، (4) يتبين بأنه غير قادر على سداد الدين (5) يسعى للحصول على تسوية مع دائنيه ، أو (6) يرضخ لأمر أو قرار فيما يتعلق بالتصفية و/ أو الإبراء أو الانحلال أو تعيين مدير أو مسؤول ممثل على كل الأصول أو أي جزء كبير منها.
(ب) في حالة إنهاء البائع للعقد ، فإن جميع الأقساط المستحقة للمنتجات و/ أو الخدمات التي تم تسليمها تعتبر مستحقة وواجبة السداد على الفور.
(ج) أن يُعفى البائع من التزاماته بموجب هذه الشروط من تاريخ إنهاء المشتري في حالة أنه خرق الالتزامات لهذه الشروط أو العقد. أن يشمل تم توريدها وبغلق و/ أو المنفذة ودفع فنيهاً بالكامل في تاريخ الإنهاء.
(د) يتم تعليق التزام البائع بتسليم المنتجات و/ أو الخدمات إذا أخفق المشتري في السداد المستحق خلال 14 يوماً من تاريخ استحقاق أي مبلغ مستحق منديين به للبيوع في تاريخ التسليم وذلك بموجب العقد أو أي اتفاقية أخرى مع البائع. إن يؤثر تعليق التسليم هذا على حقوق البائع الأخرى بموجب هذه الشروط البائع غير ملزم باستئناف عمليات التسليم حتى يقوم المشتري بدفع جميع المبالغ المتأخرة ، بما في ذلك جميع المصاريف وأي فائدة متأخرة.

6. التسليم ، الحق الشرعي والمخاطر

(أ) أن يتم تسليم المنتجات وفقاً لشروط البيع المستخدمة بموجب قواعد إنكوترم 2020) في المكان والتاريخ المحددين في الطلب ويحفظ البائع بحق في إصدار فاتورة للمشتري بجميع تكاليف التسليم.
(ب) تنتقل مخاطر المنتجات في وقت سيبوق من (1) عندما يتم تسليم المنتج إلى المشتري ، أو وكيل المشتري ، أو الشخص الذي فوضه المشتري بقبول التسليم ، أو (2) تاريخ التسليم المتفق عليه ، إذا أخفق المشتري في الاستلام كما هو مطلوب بموجب العقد.
(ج) على البائع الاحتفاظ بالحق الشرعي للمنتجات وبيعها حتى استلام البائع بالكامل وعند ذلك الحين على المشتري: (1) الاحتفاظ بالمنتجات بصفة وكيل وحارس أموال البيوع ، (2) تخزين المنتجات دون أي تكلفة على البائع بشكل منفصل لكافة البضائع الأخرى للمشتري أو أي طرف ثالث بحيث تظل قابلة للتعريف بسهولة على أنها ملكية البائع ، (3) عدم إتلاف أو تغيير أي حجب أي علامة تجارية أو التغليف على المنتجات أو المتعلقة بها ، و (4) الحفاظ على المنتجات في حالة مرضية والاحتفاظ بها مؤمنة نيابة عن البائع بكامل سرها ضد جميع المخاطر. يحق للبيوع استرداد مدفوعات المنتجات بعض النظر عن أي ملكية أي من المنتجات لم تنتقل من البائع. في حالة عدم قيام المشتري بدفع ثمن الشراء بالكامل أو في حالة بدء إجراءات الإفلاس ضد المشتري ، يحق البائع أو ممثله استرداد المنتجات أو إعادة بيعها ودخول مبيعات المشتري لهذا الغرض ولا يجوز لهذه الخطوات أن تؤثر على حقوق البائع الأخرى.
(د) على المشتري تعويض البائع عن جميع التكاليف والنفقات التي يتكدها البائع نتيجة لإخفاق المشتري: (1) أن يتم الاستلام في التاريخ المتفق عليه ، أو في حالة عدم تحديد هذا التاريخ خلال 7 (سبعة) أيام عندما يقدم البائع إشعاراً بأن المنتجات جاهزة للتسليم ، (2) أن يقدم تعليمات كافية ، مستندات ، تراخيص أو موافقات مطلوبة لإمكانية تسليم المنتجات و/ أو الخدمات في الوقت المحدد.
(هـ) إذا وافق البائع على تسليم المنتجات و/ أو الخدمات في التاريخ المحدد وتخطى عن ذلك ، بخلاف أسباب القوة القاهرة ، يحق للمشتري لملئ هذا الإلغاء (جزء منه) الطلبيات الذي لم يتم تسليمه. يقبل المشتري لملئ هذا الحق في الإلغاء كإسقاط فقط وله أن يتنازل صراحةً عن أي حقوق أخرى. يحق للبيوع إبلاغ المشتري عن أي تأخير أو تأخير متوقع في التسليم إلى المشتري سويماً مع تاريخ (تواريخ) التسليم الجديدة. إذا لم يتمكن المشتري من قبول تاريخ (تواريخ) التسليم الجديد ، يطلب من حق المشتري من خلال إشعار كتابي للبيوع إلغاء الطلب جزئياً أو كلياً.
(و) على المشتري فحص كافة المنتجات بدقة عند الاستلام وإخطار البائع في أقرب وقت ممكن بصورة عملية (خلال 48 ساعة من التسليم) عن أي ضرر أو عيب أو نقص في أي من المنتجات. إذا فشل المشتري في تقديم هذا الإشعار ، فسيتم اعتبار المنتجات من كافة النواحي وفقاً لأمر الشراء بذات الصلة مقبولة من قبل المشتري ، باستثناء الحد الذي يوجد به عيب كامن غير واضح بشكل معقول عند الفحص.
(ز) يتحمل المشتري مسؤولية الحصول على كافة التراخيص ووثائق الفحص والموافقات الأخرى اللازمة لاستيراد المنتجات واستخدامها. لا يجوز إبراء ذمة المشتري من التزاماته بموجب هذه الشروط إذا فشل فيها المشتري في الحصول على التراخيص أو الموافقة (الموافقات) أخرى.

7. القوة القاهرة

(أ) يُعفى البائع من التزامه بتسليم المنتجات و/ أو الخدمات في تاريخ التسليم ، إذا كانت هناك أحداث خارجة عن سيطرته المعقولة تمنع البائع من أداء التزاماته (القوة القاهرة). إذا استمرت هذه الأحداث في منع البائع من أداء التزاماته لمدة 60 (ستين) يوماً متتالية ، يجوز لأي من الطرفين إلغاء العقد.
(ب) يجوز للبيوع اقتطاع ، وتقليل أو تعليق تسليم المنتجات و/ أو الخدمات لتخصيص قترته على التوريد بشكل معقول بين المشتري وعملائه الآخرين إذا كانت القوة القاهرة تمنع البائع من تسليم جميع المنتجات و/ أو الخدمات والامتثال الكامل بأوامر من عملائه الآخرين. في مثل هذه الحالة ، يحق للمشتري إلغاء الطلب (الطلبيات) التي لم يتسلمها. يحدد هذا البند سبيل الإصدار الوحيدة المتاحة لأطراف في حالة القوة القاهرة.

8. ضمان البائع ومحدودية المسؤولية

مسؤولية البائع للتبضع عن المنتجات:
(أ) في حالة ما إذا كانت البضاعة منفصلة ومستقلة بذاتها بضمان البائع للمنتج أو صدرت براتبها بالبائع من قبل البائع إلى الحد الذي يوجد به تعارض بينها وبين هذه الشروط ، فإن هذه الشروط المتعلقة بها تكون سارية بضمان البائع المستقل عن استبعاد هذا البند.
(ب) يضمن البائع أنه عند التسليم لمدة 12 (اثني عشر) شهراً من تاريخ التسليم أو انتهاء الصلاحيته المطبقة ، سيتوافق كل منتج مع صحيفة بيانات المنتج المعمول بها و/ أو المواصفات كما هو الحال عند التسليم ولن يتحمل البائع أي مسؤولية أخرى بموجب هذا العقد (بوضوح أو ضمناً) تصغيراً أو غير ذلك بالنسبة للجودة ، الأداء ، القابلية للتسويق أو الملاءمة لأي غرض للمنتجات.
(ج) لا يشمل ضمان البائع العيوب أو الأضرار التي تحدث في المناطق التي لا يمكن الوصول إليها بشكل معقول من خلال وسائل الإصلاح المعنية بسبب شكلها أو موقعها. كما لا يشمل ضمان البائع الضرر الناتج عن التلف الميكانيكي أو الحام أو غيرها الناتج عن التسخين ، الهجوم البكتيري ، التآكل ، الإجراءات الكهروميكانيكية ، التلف أثناء الإصلاح ، التلف تحت الطلاء المستعمل أو الاحتكاك ، باستثناء التلف الطبيعي العادي. يتحمل البائع المسؤولية بموجب هذا الضمان فقط ، إذا قام المشتري (أو من كان بذات الصلة ، المقبول من الباطن) لديه:
(1) إعداد الطلبيات الخارجية بكاملها قبل الطلاء ، وطلاء المكان بشكل صحيح وصلاحيته بعد الطلاء ، كل ذلك وفقاً للمواصفات المنتج وأي توجيه صادر من البائع ،
(2) نقل المنتجات وتخزينها والتعامل معها واستخدامها وفقاً لكافة المعلومات المقدمة إلى المشتري من قبل البائع وأي عادات تجارية دولية للتجارة ،
(3) تقديم مطالبة مكتوبة تروق العلم الزعم في أو تلف للمنتج خلال 10 (عشرة) أيام من التاريخ الذي علم فيه المشتري لأول مرة أن كان من الممكن أن يكون على علم بالعيوب أو الضرر بشكل معقول ،
(4) السماح للبيوع بوقت معقول الوصول إلى فحص المنتجات ، منقطة طلبهم ويسمح للبيوع بفحص أي سجلات صيانة أو غيرها من السجلات وأي ذات الصلة (والتى يجب على المشتري الاحتفاظ بها وفقاً للممارسات الجيدة) ،
(5) الامتنال بالاتزام بها بموجب هذه الشروط ، بما في ذلك السداد في الوقت المناسب لسعر الشراء ، و
(6) التوقف عن استخدام المنتجات بمجرد عثور المشتري للعيوب.
(د) بالنسبة للمنتجات المائعة للتسرب ، لن يكون البائع مسؤولاً عن خرق الضمان في هذا البند 8 إذا نتج عنه عدم التطبيق:
(1) بسبب أن المشتري بذل المنتج المائع للتسرب بذات النوعية ، أو مزجه أو استخدمه في أي مادة غير معتمدة،
(2) بصفتها كلية أو جزئية ، بسبب ضرر متعمد أو ظروف بيئية غير طبيعية أو شديدة التغيير ، أو
(3) بصفتها كلية أو جزئية ، بسبب أي إهمال أو سوء استخدام للمنتج المتضمن ذو الصلة ، أو المواصفات غير الكافية لسلك الطلاء و/ أو درجة الحرارة والحرارة / الحدة أو إعداد السطح أو الطلاء بطريقة غير مناسبة من قبل أي شخص آخر غير البائع أو وكيله.
(هـ) في حالة خرق الضمان بموجب هذا البند 8 ، يجب على البائع ، بناءً على اختياره ، إما استبدال المنتج أو رد سعر المنتج المعيب بالكامل. لا يحق للمشتري الحصول على أي تعويض آخر. يجوز للبيوع تعليق عمليات التسليم للأحقة للمنتجات أو لتأجيل تواريخ التسليم المقابلة وفقاً لذلك حتى يتم تحديد صلاحية مطالبة المشتري بشكل نهائي.

مسؤولية البائع عن الخدمات

(و) البائع مسؤول فقط عن المشورة الفنية ، التعليمات والمعلومات الأخرى بشأن استخدام المنتجات أو الخدمات الأخرى التي يقدمها البائع أو ممثله إذا كان بإمكان المشتري إثبات أن (1) البائع قد قدم المشورة أو الخدمات بإهمال في ضوء المعلومات والمعدات والمعرفة المتاحة للبيوع في ذلك الوقت ، و
(2) أن المشتري قد تكبد خسارة مباشرة نتيجة لذلك.

مسؤولية البائع للخدمات الخاصة بالمنتجات المائعة للتسرب

لا يتحمل البائع أي مسؤولية عن أي نصيحة أو خدمة أخرى يقدمها البائع (أو أي من موظفيه ووكلائه ومقاوليه من الباطن) فيما يتعلق بأي المنتج (المنتجات) المائعة للتسرب لم يدفع المشتري مقابلها بشكل منفصل عن أي منتج مائع للتسرب آخر أو خدمة ، يجب تقديم هذه المشورة أو الخدمة المحيطة وفقاً لتقدير البائع وعدم الاعتماد عليها من قبل المشتري.

(ز) يكون البائع مسؤولاً فقط إذا قدم مثل هذه المشورة أو الخدمة بإهمال مع الأخذ في الاعتبار بأن المعلومات والمعدات وسهولة المعرفة المتوفرة للبيوع في ذلك الوقت (بما في ذلك ما تم تقديمه من قبل المشتري) ، لكن على المشتري أن يفر صراحةً أنه يجوز استخدام المنتجات المائعة للتسرب لاستخدامات خارج نطاق معرفة البائع أو خبرته ، الاختلافات البيئية ، والتغيرات في الإجراءات أو الاستخدام ، أو استبقاء البيانات قد تؤدي إلى نتائج غير مرضية ؛ وأن المنتجات المائعة للتسرب مخصصة للاستخدام من قبل المشتريين الذين يتمتعون بالمهارات والدراية بذات الصلة في الاستخدام السليم لهذا النوع من المنتجات.

حدود المسؤولية

(1) أن لا تتجاوز مسؤولية البائع تجاه المشتري السعر المدون في الفاتورة للمنتجات و/ أو الخدمات ، باستثناء ما يتعلق بالمنتجات المائعة للتسرب (والخدمات بذات الصلة) فقط ، إذا كتفت سبل الإصلاح مؤثورة بموجب البند 8 (هـ) غير قابلة للتطبيق بموجب القانون المعمول به ، أو لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتجاوز مسؤولية البائع ضعفين (2) للسعر المدون في الفاتورة.
(ح) لن يكون البائع مسؤولاً عن أي خسارة في الأرباح ، التسكب ، ضياع الوقت ، السمعة ، خسارة استخدام السفن ، الآلات أو المعدات. لن يتحمل البائع بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي خسارة أو ضرر خاص أو قبيح / غير مباشر مهما كان.
(ط) لن يكون البائع مسؤولاً عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية لطرف ثالث ناتج عن استخدام المشتري للمنتجات.
(ك) أي استثناءات أو حدود المسؤولية بموجب هذه الشروط تكون في صالح البائع الذي تمت الموافقة على التمديد له لصالح جميع الشركات و/ أو الأفراد داخل مجموعة همبل.
(ل) مع مراعاة القوتون المعمول به فيما يتعلق بالمسؤولية عن الإصابة الشخصية والوفاء ، لن تكون للمشتري أي مطالبة ضد البائع ، بموجب العقد أو بالتقاضي التصوري ، فيما يتعلق بأي شيء تم تنفيذ أو تسليمه بموجب العقد ما لم يتم إخطار البائع كتابياً من هذه المطالبات خلال 24 (أربعة وعشرين) شهراً من تاريخ التسليم.

9. حقوق الملكية الفكرية

البائع (أو وكيله) هو ربيون ملاكاً لجميع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالمنتجات و/ أو الخدمات ، بما في ذلك المعرفة الفنية وبراءات الاختراع وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والمعلومات التقنية والوثائق وكذلك البيانات مثل أي حقوق نشر متعلقة به. لا يكتب المشتري أي حقوق في أي من حقوق الملكية الفكرية أو غيرها من الاجازات التي طورها البائع خصيصاً للوفاء بالبعد ، وتظل هذه الحقوق ملكية حصرية للبائع (أو همبل).

10. الامتنال ، مراقبة الصادرات والغشوبات

يتمتع المشتري بأن عليه أن يلتزم بالقوانين واللوائح السارية ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، تلك المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد وأحكام المعقوبات ولوائح مراقبة الصادرات للأمم المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. إذا قدم المشتري بخرق هذا البند 10 ، يحق للبيوع إما تعليق العقد أو إنهائه دون أي مسؤولية أو تكلفة يتحملها البائع.

11. بنود متوتعة

(أ) لا يجوز للمشتري التنازل عن حقوقه و التزاماته بموجب العقد.
(ب) لا يتم تثبيت العقد بالشراسة أو بالمشروع المشترك بين البائع والمشتري ، ولا يجوز تفسير أي من الأطراف على أنه شريك أو شريك أعمال للطرف الأخر.
(ج) لا يتم التنازل عن أي حق أو إصلاح بموجب هذا العقد إلا إذا تم تقديمه كتابياً ولا يعتبر تنازلاً عن أي خرق أو تفسير لاحق.
(د) الشخص الذي ليس طرفاً في هذا العقد ليست له أي حقوق بموجب قنون العقود (حقوق الأطراف الثالثة) قنون 1999 ، أو أي قنون الراسي مماثل معمول به ، لإنفاذ أي بند من بنود هذا العقد.

12. اختيار القانون والاختصاص

(أ) يخضع أي نزاع ينشأ عن العقد ويتم تفسيره وإنفاذه وفقاً لقوانين سلطنة عمان مع استبعاد أي قنون آخر وبغض النظر عن أي تضارب في مبدأ القانون.
(ب) بالنسبة لجميع المبيعات خارج سلطنة عمان، يخضع العقد وفسر وينفذ وفقاً لقوانين إنجلترا وويلز مع استبعاد أي قنون آخر ويخضع النظر عن أي مبدأ تعارض من القانون. ليخضع أي نزاع لتكليف من قبل محكم منفرد يتم تعيينه واتخاذ من قبل محكمة لندن لتكليف الدولي (LCIA) وفقاً لقواعد إجراءات التحكيم المعمدة من قبل محكمة لندن لتكليف الدولي والتي تكون سارية المفعول في الوقت الذي تكون فيه هذه الإجراءات قد بدأت. على أن يكون مكان التحكيم في لندن وتخضع المرافعات باللغة الإنجليزية. على أن يكون قرار التحكيم نهائياً وقاطعاً وملزماً للطرفين.
(ج) ومع ذلك ، يوافق المشتري صراحةً على أنه يجوز للبيوع أخذ تحصيل قانوني للحصول على ضمان لمطالبات البائع بموجب العقد. يمكن أن يشمل الضمان إجراءات المحجز البحري ضد السفينة المذكورة في التسعيرة أو في الطلب ، أو أي سفينة شقيقة ، أو ، إذا كان مصراً بذلك بموجب القانون المحلي ، السفن الأخرى تكون خاضعة لنفس السيطرة الإدارية أو المرتبطة بها.